السياسة
AL-SEYASSAH
alseyassahnewspaper
@alseyassahnews
الاقتصادية
www.al-seyassah.com
Sunday 30th July 2023 (54th Year) issue No (19316)
07
الأحد 12 من محرم 1445هـ ـ الموافق 30 من يوليو (تموز) 2023م (السنة 54) العدد (19316)

ارتفاع سعر النفط الكويتي إلى 86,93 دولار

■ ارتفع سعر برميل النفط الكويتي 76 سنتا ليبلغ 86,93 دولار في تداولات الجمعة، مقابل 86,17 دولار في تداولات الخميس وفقا للسعر المعلن من موسسة البترول الكويتية.
وفي الأسواق العالمية ارتفع خام "برنت" القياسي 75 سنتا ليبلغ 84,99 دولار للبرميل، في حين ارتفع خام "نايمكس" 49 سنتا ليبلغ 80,58 دولار.
وتراجع عدد منصات التنقيب عن النفط والغاز الطبيعي في الولايات المتحدة خلال الأسبوع المنتهي في الثامن والعشرين من يوليو.
وأظهرت بيانات شركة "بيكرهيوز"، أن عدد منصات التنقيب عن النفط تراجع منصة واحدة عند 529 منصة خلال الأسبوع الجاري، وهو أدنى مستوى منذ الأسبوع المنتهي في الثامن عشر من مارس عام 2022.
كما انخفض عدد منصات التنقيب عن الغاز الطبيعي في الولايات المتحدة بمقدار ثلاث منصات، ليسجل 128 منصة.

الكارثة القادمة تتمثل باستغلال الفائض لدفع الإدارة العامة باتجاه الاستمرار في قراراتها الشعبوية

"الشال": فائض الميزانية حدث استثنائي نتيجة ارتفاع أسعار النفط

- تحقق الفوائض لم يكن نتاج ترشيد النفقات العامة أو قفزات في الإيرادات غير نفطية
- لا وظائف ولا خدمات تعليم وصحة ولا مستوى معيشة لائق بدون استدامة المالية العامة
- حصر المواطنة بالمكاسب دون الواجبات أقرب لتوزيع أسهم بشركة مناخية منه للانتماء

■ اشار تقرير الشال الاقتصادي ان حصر مفهوم المواطنة بالمكاسب من دون الواجبات هو أقرب إلى توزيع أسهم في شركة مناخية منه إلى انتماء أو مواطنة، ومفهوم المواطنة هو تسليم الوطن لأضعاف من أعداد البشر المواطنين ممن هم ليسوا في سن الانتخاب وهو بحال أفضل من واقعه، وما يحدث هو عكس ذلك تماماً، والأمر يحتاج بعض الولاء للوطن الدائم.
واضاف التقرير الاسبوعي انه وبعد 8 سنوات أخرها السنة المالية 2021 /2022 حقق فيها الحساب الختامي عجزاً متراكماً بنحو 41,841 مليار دينار ، حقق الحساب الختامي للسنة المالية 2022 /2023 فائضاً بنحو 6,368 مليار دينار، وهو قريب من العجز المتوقع لمشروع الموازنة للسنة المالية الحالية 2023 /2024 البالغ 6,826 مليار دينار قبل احتساب أرباح الجهات المستقلة المتوقعة.

وتحقق الفائض الاستثنائي ليس ناتج عن ترشيد النفقات العامة، ولا عن تحقيق إيرادات غير نفطية أعلى، وإنما تحقق نتيجة حدث استثنائي ما لبث أن تم احتواء معظم أثره وعاد بأسعار النفط خام برنت من 108,4 دولار في نهاية شهر إبريل 2022 إلى 81,3 دولار في نهاية شهر إبريل 2023، وعاد بأسعار برميل النفط الكويتي من معدل 97,1 دولار للبرميل للسنة المالية 2022 /2023، إلى معدل 79,8 دولار للبرميل للربع الأول من السنة المالية الحالية (أبريل 2023– يونيو 2023) ، أي فقد نحو -17,8٪ من مستواه.
التقدم الوحيد الذي تحقق هو نشر أرقام الحساب الختامي في شهر يوليو بدلاً من شهر نوفمبر 2022 للحساب الختامي للسنة المالية 2021 /2022، وقبل ما سبقه من حسابات ختامية في شهر أغسطس من كل عام، وهو أمر مقدر لوزارة المالية، ولازلنا نعتقد بضرورة اختصار وقت نشره. الكارثة القادمة هي في احتمال قراءة حقيقة ذلك الفائض الاستثنائي ودفع الإدارة العامة باتجاه الاستمرار في قراراتها الشعبوية، ومثالها آخر مقترحات لجنة الشئون المالية والاقتصادية في مجلس الأمة. واستدامة المالية العامة الهدف الأساسي في برنامج الحكومة الحالية، ومن دون استدامة المالية العامة لا وظائف ولا خدمات تعليم وصحة مناسبان ولا مستوى معيشة لائق ولو بالحد الأدنى، وما يحدث على أرض الواقع من تنافس على شراء الولاء والود مسار صادم ومعاكس لهدف استدامة المالية العامة.
من جهة اخرى لا يتوقع تقرير صندوق النقد الدولي الصادر في 25 يوليو الجاري تغييراً كبيراً في أداء الاقتصاد العالمي لعامي 2023 و2024 عن أداء عام 2022 البالغ 3,5٪، فالتغيير للأدنى كان بحدود 0,5٪ للعامين، أو 3٪ لكل منهما وذلك أفضل مما كان متوقعاً في السابق. ولكن، كل الهبوط جاء على حساب الاقتصادات المتقدمة التي هبط معدل النمو المتوقع لها إلى 1,5٪ و1,4٪ لعامي 2023 و2024 على التوالي بعد نمو بنحو 2,7٪ في 2022، بينما ظلت توقعات النمو للاقتصادات الناشئة والنامية ثابتة للسنوات الثلاث، 4٪ لكل من عامي 2022 و2023، و4,1٪ لعام 2024.

"المركزي" اتخذ قراراً صحيحاً برفع سعر الخصم والهامش لصالح الدولار مازال واسعاً...

■ اوضح تقرير الشال الاقتصادي ان بنك الكويت المركزي اتخذ مجلس إدارة قراراً صحيحاً برفع سعر الخصم على الدينار الكويتي بـ 0,25٪ وإلى مستوى 4,25٪، ذلك يبقي الهامش ثابتاً لصالح الدولار الأمريكي ما بين 1,00٪ – 1,25٪ وإن لازال هامشاً واسعاً ، وذلك عقب قرر مجلس إدارة بنك الاحتياط الفيدرالي الأميركي يوم الأربعاء الماضي برفع سعر الفائدة الأساس على الدولار الأمريكي بـ 0,25٪ لتصبح 5,25٪ – 5,50٪ .
واضاف الشال ان الفيدرالي الاميركى حذر بأن هناك احتمالا كبيرا لزيادة مماثلة في شهر سبتمبر أو نوفمبر القادمين ، ومبرراته في رفعها هو أن الاقتصاد الأمريكي لازال يحقق معدلات نمو أعلى من المتوقع، وقد يبلغ معدل نموه للربع الثاني نحو 1,8٪، ولازال سوق العمل قوياً، ولازال الاستهلاك الخاص وهو محرك نمو الاقتصاد الأمريكي في توسع رغم ارتفاع تكاليف التمويل. تلك العوامل لازالت تمثل خطراً لعودة معدلات التضخم إلى الارتفاع رغم هبوط أسعار المستهلك بعد استبعاد مكونات الوقود والأغذية ذات الأسعار عالية التذبذب، وهبوطها إلى 3٪ في شهر يونيو الفائت، من قمة بلغت 9,1٪ بداية الأزمة.
وأشار الشال إلى ان الفيدرالي الأمريكي بات أكثر ثقة بتحقيق هبوط آمن للاقتصاد، فرفع أسعار الفائدة 11 مرة في 16 شهراً هبط بمعدلات نمو الاقتصاد، ولكنه هبوط أدنى من المتوقع، وفي الوقت نفسه استطاع وبوقت قصير السيطرة على مستويات التضخم وإن ظلت قليلاً أعلى من مستهدفه البالغ 2٪ ، يدعم هذه الخلاصة تقديرات النمو للاقتصاد العالمي التي أصدرها صندوق النقد الدولي يوم الثلاثاء الفائت، وتقرير شهر يونيو الفائت لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية – OECD – والذي أكد استمرار النمو الموجب واستمرار انحسار معدلات التضخم.
ولازال هناك عامل مخاطرة كبير في الجانب الجيوسياسي، فبعد نحو 17 شهراً على اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية والتي كان مقدراً استمرارها لبضعة أسابيع على أبعد تقدير، لا أحد بات يعرف متى تتوقف، وهناك احتمال لتوسعها.

بهبهاني: الكويت تحتاج 40 منصة حفر نفطي لزيادة الإنتاج إلى 4 ملايين برميل

■ ناجح بلال

أكد الخبير الجيولوجي والنفطي د. عبدالسميع بهبهاني أن فائض الميزانية هذا العام البالغ 6 مليارات دينار كان متوقعا في ظل ارتفاع سعر النفط عالميا حيث كان المقدر لسعر النفط في ميزانية 2022/ 2023 بنحو 65 دولارا كقيمة اعتبارية إلى 75 دولارا للبرميل كقيمة تعادلية، وبما أن سعر البرميل وصل إلى 82 دولارا وبناء على ذلك حققت الميزانية هذا الفائض
وقال د.بهبهاني في تصريح خاص لـ" السياسة " بأنه يجب استغلال الفوائض المالية لتعزيز الصناديق السيادية الكويتية لما يزيد في تنويع مصادر الدخل .
وحول سعي الكويت لانتاج 4 براميل نفط في اليوم بحلول عام 2030 قال بهبهاني إن هذا الأمر من الناحية النظرية يمكن تحقيقه من خلال وجود المخزون ولكن من الناحية التنفيذية، فالكويت تحتاج لعشرين سنة على أرض الواقع حيث إن الوصول من 2مليون و800 الف إلى 4 ملايين برميل يتطلب ضرورة إنشاء 40 منصة حفر أخرى خاصة وأن كل منصة تحفر ثلاثة آبار، علما بأن الكويت لديها الآن حوالي 100 منصة حفر.
وأوضح أن من العقبات الأخرى التي تصطدم بالتنفيذ للوصول الى 4 ملايين برميل يوميا في عام 2030 طول الاجراءات المتعلقة بترسية المناقصات مما يستدعي تغير قانون المناقصات فضلا عن عراقيل إجراءات توريد قطع الغيار مما يستدعي التسهيل من خلال الجمارك كما يجب توفير الايدي العاملة التي تتناسب مع زيادة منصات الحفر.
وأكد د.بهبهاني بأن تصدير النفط من خلال المشتقات فالفوائض المالية ستكون رهيبة وأعلى من تصدير النفط خام.

■ عبدالسميع بهبهاني

"الهيئة" أصدرت تقريرها الـ 12 للسنة المالية 2022/2023

الملحم: "أسواق المال" نجحت في استكمال الأطر التنظيمية للمشتقات والتقنيات المالية

■ أعلنت هيئة أسواق المال عن إصدار تقريرها السنوي الثاني عشر عن السنة المالية (2022/2023)، والذي قدم عرضاً تفصيلياً شاملاً لأبرز مهامها المنفذة وإنجازاتها المتحققة في شتى مجالات عملها: التشريعية والتنظيمية والإشرافية والتوعوية، وتلك المتصلة بتنظيم وتطوير كل من بيئة عملها الداخلية، وعلاقاتها المحلية، والإقليمية، والدولية، كما عرض التقرير كل من بيانات الهيئة المالية الخاصة بتلك السنة المالية، ومؤشرات أداء بورصة الكويت للأوراق المالية عن 2022.
وفي ظل الاهتمام العالمي غير المسبوق موخراً بقضايا الاستدامة باعتبارها أولوية ملحة للمجتمعات البشرية لمواجهة التحديات التنموية المتعددة، فقد كان طبيعياً أن يخصص تقرير الهيئة كما سابقه باباً مستقلاً للاستدامة بمساراتها المختلفة (المؤسسية، المجتمعية والبيئية، استدامة قطاع أنشطة الأوراق المالية).
وخصص التقرير باباً مستقلاً لروى الهيئة وتوجهاتها المستقبلية التي تتضمنها إستراتيجيتها الراهنة للأعوام (2023/2024-2026/2027)، والتي كانت أحد محاور الكلمة الافتتاحية للأستاذ الدكتور أحمد عبد الرحمن الملحم رئيس مجلس مفوضي الهيئة، والتي اعتبر فيها تلك الإستراتيجية بركائزها الثلاثة (تنمية سوق المال، التعاون والتواصل، التمكين المؤسسي) توسس لمرحلة نوعية فعلية مغايرة في مسار أنشطة الأوراق المالية المحلية .
وأشار الدكتور الملحم إلى أبرز إنجازات الهيئة في سنتها المالية الأخيرة، كوضع الإطار التنظيمي المشترك للتسجيل البيني للمنتجات المالية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، واستكمال الأطر التنظيمية الخاصة بأنظمة الاستثمار الجماعي والمشتقات المالية والإدراج والتقنيات المالية، وإصدار ضوابط مستشار الاستثمار، وترخيص نشاط شركة الشخص الواحد، وإقرار سجل المحللين الماليين، ووضع أسس التمويل المستدام ESG. إضافة إلى الجهود المتصلة بـ "التميز والتمكين" المؤسسيان للهيئة، والتي أفضت إلى احتلالها– وللعام الثالث على التوالي- المرتبة الأولى في ترتيب الجهات ذات الميزانية المستقلة المشمولة برقابة ديوان المحاسبة على صعيد استيفاء متطلبات الحوكمة، وحصولها أيضاً على شهادة الأيزو على صعيد أمن المعلومات، وتحقيقها نسبة التزام تامة 100٪ بمعايير تصنيف البيانات المعتمدة لدى الهيئة العامة للاتصالات، إضافةً إلى قيامها للعام الثاني على التوالي بالإعلان عن تقييم نتائج مؤشرات الأداء لأعمالها الرئيسية، وأخيراً، حصولها على عضوية الشبكة العالمية للابتكار المالي (GFIN) ، وتضمن التقرير10 أبوابٍ رئيسة، بدأت بالتعريف برؤية الهيئة ورسالتها وأهدافها.
كما ان أحد أبرز الأهداف الإستراتيجية للهيئة والذي تسعى لتحقيقه في المرحلة القادمة وتندرج في إطاره مبادرات إستراتيجيتها الحالية، والمتمثل في استيفاء المتطلبات اللازمة لترقية سوق المال المحلي إلى مستوى الأسواق المتطورة الناشئة بدءاً بمعايير وكالة التصنيف الدولية " فوتسي راسل" كمرحلةٍ أولى في بادرةٍ قد تكون الأولى من نوعها عربياً وإقليمياً.

"البترول الوطنية": إخماد حريق بمصفاة ميناء الأحمدي

قالت شركة البترول الوطنية الكويتية على منصة إكس إن رجال الإطفاء تمكنوا من إخماد حريق اندلع في أحد الخطوط بوحدة إنتاج البيتومين بمصفاة ميناء الأحمدي التابعة للشركة.
ولم تذكر الشركة إن كان الحريق قد أثر على الإنتاج أو العمليات.
يذكر ان عام 1960 عندما تأسست شركة "البترول الوطنية الكويتية" كانت الشركة الوطنية الأولى، بل الوحيدة في المنطقة التي كانت تتم فيها إدارة واستغلال الموارد الهيدروكربونية من قبل شركات أجنبية. كانت رؤية أصحاب الشركة حينها تكمن في تحفيز التنمية وتوفير الخبرة النموذجية في معالجة الموارد المحلية. مثلت "شركة البترول الوطنية الكويتية"، من منظورها الخاص، نموذجاً للقدرات الطبيعية المتأصلة في إدارة واستغلال الموارد النفطية التي تطورت للتحول إلى مصدر كبير للدخل من شأنه أن يساهم في تأمين الرفاهية للمجتمع الكويتي ويغطي نفقات التنمية الشاملة.

"S & S" الاميركية تتقدم لـ 3 عطاءات ضمن ممارسات "الأشغال"

■ كشفت شركة "أس أند أس"للبناء والرصف الامريكية S & S Paving &) (.Construction، Inc عن دخولها للسوق الكويتي للمشاركة في مشاريع رصف الطرق التي طرحتها وزارة الاشغال العامة في باكورة أعمالها في منطقة الخليج العربي. وقال ويليام جونز رئيس الشركة لدى وصوله الكويت أمس إنه في إطار التعاون البناء بين الولايات المتحدة الامريكية والكويت والعمل المشترك لرفع كفاءة وصيانة الطرق تحت رؤية "كويت جديدة 2035"، وذلك بعد أن تم دعوة الشركة للمشاركة في الممارسات المطروحة من قبل وزارة الأشغال العامة للنهوض وتنمية الطرق في الكويت، حيث قدمت الشركة أسعار منافسة في 3 عطاءات ضمن الممارسات العشر التي طرحتها وزارة الأشغال العامة.
وأضاف أن الشركة تعد واحدة من الشركات المتخصصة في رصف الطرق في الولايات المتحدة والتي تعمل في ولاية أريزونا الامريكية التي تتميز بأجواء مقاربة لطقس الكويت الحار، موكداً أن هذه المكانة جاءت بفضل ما تملكه من تكنولوجيا حديثة ومعدات وآليات متخصصة في تقييم و رصف و بناء الطرق.
وأشار جف ابراهام المدير التنفيذي للشركة إلى أن الشركة لديها مهندسين وفرق عمل متخصصة من أصحاب الخبرة في مجال انشاء وصيانة الطرق. وأضاف بأنه يرحب ويأمل باجتماع مع وزيرة الأشغال العامة ووزيرة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة الدكتورة أماني بوقماز لبحث آليات العمل في المشاريع التي لدينا فرصة للفوز بها.
ومن جانبه قال ممثل شركة " S & S" في الكويت المهندس محمد علي إن الشركة تتبع أسسا علمية وحلولا واقعية مدروسة، في أعمالها حيث تعد من الشركات المميزة في الولايات المتحدة في مجال الرصف خاصة في الاجواء الحارة نظرا لطبيعة الطقس الحار في ولاية أريزونا ، مضيفا أن "S & S" تسعى إلى تدشين أول مشاريعها في الكويت كنقطة انطلاق للعمل في منطقة الخليج العربي.

ويليام جونز وجف ابراهام

وزارة التجارة والصناعة
MINISTRY OF COMMERCE AND INDUSTRY

"التجارة" تضيف 3 أنشطة للدليل الخليجي الموحد

■ أحمد فتحي

أصدر وزيرالتجارة والصناعة ووزير الدولة لشوون الشباب محمد عثمان العيبان، قرارين وزاريين بإضافة 3 أنشطة تجارية جديدة إلى دليل الأنشطة التجارية، ضمن الحدود المعمول بها في الدليل الموحد لتصنيف الأنشطة الاقتصادية بدول مجلس التعاون الخليجي.
وأوضح القرار أن الأنشطة الجديدة تشمل: أنشطة البيع بالجملة لزيوت السيارات، والبيع بالجملة لمستلزمات تنجيد الأثاث والمفروشات والستائر، والبيع بالتجزئة لستلزمات تنجيد الأثاث والمفروشات ،ودعت المادة الثانية من القرار كافة المسوولين العمل على تنفيذ هذا القرار كل حسب اختصاصه.